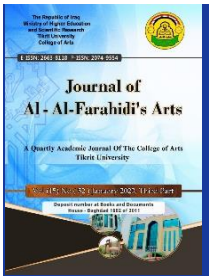

Proceedings of (8th) Scientific Conference | وقائع المؤتمر العلمي الثامن

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts

جامعة الفراهيدي

The Position of Baghdad Representatives on The Health Conditions in Iraq During World War II (1939–1945 AD)

موقف نواب بغداد من الأوضـــاع الصـحية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥م)

Asst. Prof. Samir Abbas Rikan

General Directorate of Baghdad Education - Rusafa III, Ministry of Education Baghdad, Iraq

أ. م. سمير عباس ريكان

المديرية العامة لتربية بغداد - الرصافة الثالثة، وزارة التربية

بغداد، العراق

SUBMISSION التقديم	REVISED المراجعة	ACCEPTED القبول	PUBLISHED النشر
15/08/2023	17/09/2023	22/10/2023	26/011/2023

P-ISSN: 2074-9554 | **E-ISSN:** 8118-2663 https://doi.org/10.51990/jaa.conf.8th.1.12 (8th) Conference | **No** (01) **November** (2023) **P** (163-174)

ABSTRACT

The subject of our research concerns two electoral sessions for the Iraqi Parliament, namely, "the ninth electoral session, June 12, 1939 - June 9, 1943," and "the tenth electoral session, October 9, 1943 - May 31, 1946," which witnessed the outbreak of World War II (1939 - 1945). And the political and economic effects it left on Iraq, especially on the health conditions. Baghdad's representatives had a role in raising these problems, even though the political and economic conditions took the largest space in the parliamentary sessions without paying attention to the bad health conditions that prevailed in the country. They raised the problem of shortages. Medicines, and the lack of equitable distribution of doctors among the Iraqi brigades, and they criticized the government's health measures towards village and rural areas due to its weak handling of the endemic and recurring diseases that were affecting its residents. They were not satisfied with that, but rather tried to develop solutions and treatments to help governments solve these problems and alert them to this in both sessions. In the two elections, despite the lack of interventions compared to the political and economic issues that dominated Parliament sessions in that period, they were influential and effective.

KEYWORDS

World War II, Iraqi Health Conditions, Baghdad Representatives

الملخص

موضـــوع بحثنا يخص دورتين انتخابيتين للمجلس النيابي العراقي، هما "الدورة الانتخابية التاســعة ١٢ حزيران ١٩٣٩ - ٩ حزيران ١٩٤٣"، و"الدورة الانتخابية العاشــرة ٩ تشــرين الأول ١٩٤٣ - ٣١ ايار ١٩٤٦"، التي شــهدتا فيها قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وما تركته من اثار ســياســية واقتصادية على العراق، وخاصة على الأوضاع الصحية التي كان لنواب بغداد دور في طرح تلك المشــاكل، رغم ان الأوضــاع الســياســية والاقتصــادية أخذت الحيز الأكبر في جلســات المجلس النيابي دون الالتفات إلى الأوضــاع الصــحية السيئة التي كانت تسود البلاد، فقد طرحوا مشكلة نقص الأدوية، وعدم توزيع الأطباء بعدالة بين ألوية العراق، وانتقدوا إجراءات الحكومة الصــحية اتجاه مناطق القرى والأرياف من ضــعف تعاملها مع الأمراض المســتوطنة والوافدة المتكررة التي كانت تصــيب ســكانها، ولم يكتفوا بذلك بل حاولوا وضــع الحلول والمعالجات لمســاعدة الحكومات في حل تلك المشــكلات وتنبيهه لذلك في كلتا الدورتين الانتخابيتين، رغم قلة المداخلات مقارنة للقضــايا الســياســية والاقتصــادية التي ســيطرت على جلســات المجلس النيابي في تلك الفترة إلا أنها كانت مؤثرة و فعالة.

الكلمات المفتاحية

الحرب العالمية الثانية، الاوضاع الصحية العر اقية، نواب بغداد

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

شهدت المدة (١٩٣٩-١٩٤٥) دورتين انتخابيتين هما ("التاسعة والعاشرة")، وساد فيها أوضاع سياسية غير مستقرة، فضلا عن إعادة الاحتلال البريطاني الثاني للعراق اثر حركة مايس١٩٤١م إثناء الحرب العالمية الثانية، وما رافقه من أزمة اقتصادية تركت آثارها على تدهور الأوضاع المعيشية والصحية لمختلف الطبقات الاجتماعية في البلاد، وخاصة الطبقات الفقيرة وضعف إجراءات الحكومات المتعاقبة "الثلاثة عشر" في معالجة تلك الأوضاع الصحية السيئة، وخاصة إذا ما علمنا ان فترة "(١٩٣٢-١٩٤٥") تعد من أكثر السنوات التي شهدت انتشاراً للأمراض فتكاً بالأهالي؛ مما جعل نواب بغداد خلال جلسات المجلس النيابي ينتقدون الحكومات من سوء الخدمات الصحية، ومحاولة وضع حلول، ومعالجات، وإصلاحات صحية، وهذا ما دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع رغم صعوبته من ناحية معرفة وتمييز مداخلات النواب إذا كان الغرض منها إصلاحي او سياسي لتسقيط الحكومة، ولكن في المحصلة النهائية نجد انها كانت تهدف إلى إصلاح الأوضاع الصحية، وكانت المصادر الرئيسية للباحث والتي احتلت المكانة الأكبر هي محاضر مجلس النواب، فضلا عن الكتب العربية والمترجمة، والصحف.

أولاً: الأوضاع الصحية في العراق حتى عام ١٩٣٩:

كانت الأوضاع الصحية في العراق أثناء السيطرة العثمانية، وحتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) أوضاعا سيئة، اتسمت بمظاهر الفقر والجهل [١]، وانتشار الأمراض والأوبئة من وباء (الهيضة "الكوليرا"، والطاعون، والتيفوئيد، والجدري، والملاريا) التي كانت تتكرر باستمرار، وأشبه بالدائمة طيلة تلك الفترة من السيطرة العثمانية [٢] التي أهملت الجانب الصحي ان كان من خلال توفير المؤسسات الصحية او الأطباء؛ ونتيجة لذلك انتشر المشعوذين والدجالين الذين مارسوا مهنة التطبيب، وامتهنوها بصفة (حكيم) [٣] وخاصة إذا علمنا انه لم تشكل إدارة صحية في العراق إلا في عام ١٩٠٥م متكونة من مفتش صحي يرافقه طبيب البلدية، بالإضافة إلى كاتب [٤]، فقد كانت قبل ذلك تدار من البلديات [٥].

رغم ذلك اقتصرت المؤسسات الصحية في مراكز المدن الكبرى من بغداد والموصل والبصرة، متمثلة بثلاثة مستشفيات من تسعين سريراً، مع عدد من الأطباء، لا يتجاوزون العشرة، أما مناطق العراق الأخرى انعدم فيها أي اهتمام صحي، وخلت من أي مؤسسة صحية [٦]، و ما ان انتهت الحرب العالمية الأولى باحتلال البريطاني للعراق قامت بتأسيس إدارة صحية باسم "مصلحة الصحة المدنية في العراق" يدير شؤونها ضابط عسكري بريطاني، وتتبع في إدارتها الصحية للجيش البريطاني ثم تحولت الى سكرتارية الصحة في عام ١٩١٩م [٧]، مسؤولة عن مختلف مناطق العراق من (١٥٠٠) سرير، و(٧٠) مستوصفا يديرها (٤٥) طبيب بريطانيا، و(٨٠) موظفا صحيا من الهنود (٨)، حتى تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠م، التي أمرت بتشكيل وزارة باسم وزارة المعارف والصحة [٩]، ومع تشكيل وزارته الثانية في١٢ أيلول ١٩٢١م شكلت أول وزارة للصحة منفصلة عن وزارة المعارف، وعين الدكتور حنا بهنام خياط وزيرا لها [١٠]، ولكن بسبب ما مر به العراق من أزمة مالية وعدم توفر التخصيصات المالية ألغيت وزارة الصحة لتتحول إلى "مديرية الصحة العامة" تتبع إداريا وزارة الداخلية [١١]، حتى عام ١٩٣٩م لتتبع بعد ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية [١٢].

لا بد أن نشير إلى أن في ٢٩ تشرين الأول من عام ١٩٢٧م تم تأسيس أول كلية للطب في العراق باسم "الكلية الطبية الملكية العراقية" وعين عميداً لها الدكتور (هاري سندرسن) [١٣]، لتزويد البلد بأطباء من أبناءه [١٤]، والجدير بالإشارة ان عدد الأطباء العراقيين في عام ١٩٢٢م لم يتجاوز التسعة فقط، إما بقية الأطباء في العراق الين بلغ عددهم (١٧٠) طبيباً كانوا من مختلف الجنسيات من البريطانيين والأتراك والإيرانيين والسوريين والهنود [١٥]، ولذلك نلاحظ ان من نتائج افتتاح الكلية الطبية الملكية العراقية انه بلغ عدد الأطباء العراقيين في عام ١٩٤٢م ما يقارب (٦٣٢) طبيباً مقارنة بعدد الأطباء الأجانب الذي قل عددهم إلى (٣٨) طبيباً [١٦].

إلا أن رغم ذلك لم يكن للحكومات التي تعاقبت على حكم العراق القدرة على مواجهة الأوضاع الصحية السيئة، بما قدمته من خدمات صحية ضئيلة ومركزه فقط في المدن الرئيسية الكبرى دون بقية المناطق الأخرى، وخصوصا القرى والأرياف التي وصلت حد انعدام تلك الخدمات في بعض المناطق وعجزها عن مواجهة الأمراض الوافدة والعادية، بسبب قلة الكوادر العاملين في المهن الفنية والطبية، فمثال ذلك كان لكل ("١١٧١٧") نسمة طبيب واحد في عام ١٩٣٢م (١٧)، وأيضا من انعكاسات التي أثرت بشكل كبير على سوء تقديم الخدمات في مناطق الريف تركز الأطباء في المدن الرئيسية؛ فنجد أن لكل "(٣٢٤٥)" نسمة طبيباً واحد في المدن الكبرى، بينما لكل "(٤٠٨٣٦)" نسمة في الريف طبيباً واحد [١٨]، فضلا عن ان الميزانيات المالية التي كانت تقدم من قبل تلك الحكومات اتسمت بقلة التخصيصات المالية للجانب الصحي، ولم تكن تتناسب مع حجم الأوضاع الصحية المتردية التي كانت تعاني منها اغلب مناطق العراق [١٩]، لذلك بقت الخدمات الصحية في تلك الفترة دون ان تشهد تطور حقيقي من ناحية توفير المؤسسات الصحية، او توفير الكوادر الطبية لمواجهة الأمراض، وتزايد أعداد المرضى وخاصة عند الطبقات الفقيرة [٢٠]، من الأمراض الوافدة و المستوطنة ((كالبلهارزيا والملاريا وأمراض العيون والديدان والأمراض الزهرية، فضلاً عن الأمراض الاعتيادية والوافدة) [٢١].

لذلك كان للخدمات الصحية، ووضعها المزري، من القضايا التي آثارها نواب بغداد في المجلس النيابي، لما لها أهمية بحياة المواطنين، وفي ظل قيام الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من الاحتلال البريطاني الثاني للعراق بعد حركة مايس ١٩٤١م، وما تركته من آثار على البلاد من الناحية الصحية، وسوء التغذية، بسبب الأوضاع السياسية و الاقتصادية السيئة، الذي اثر على المستوى ألمعاشي للمواطن من عدم قدرته لسد حاجته من الغذاء؛ مما جعلهم عرضة للأمراض المختلفة، و خاصة إذا علمنا أن المؤسسات الصحية وكوادرها لم تكن بمستوى مواجهة تلك الأوضاع، ولم تكن تتناسب أعدادها مع عدد السكان للعراق [٢٢].

إن مدة البحث ، شملت دورتين انتخابيتين هما "التاسعة والعاشرة"، والتي ابتدأت الدورة التاسعة مع تكليف نوري السعيد بوزارته الثالثة في ("٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ – ٩ نيسان ١٩٣٩م")، واستمرت هذه الدورة من ("١٣ حزيران ١٩٣٩ – ٩ حزيران ١٩٤٣م") [٢٣]، و ممن فازوا بالمقاعد النيابية عن بغداد في الدورة هم كل من: (مولود مخلص، حسن السهيل، عبد الطيف ثنيان، طه الهاشمي، حمدي الباججي، طاهر سليم (وبسبب وفاته انتخب محله احمد داود)، بهجت زينل، صادق البصام، محمود رامز، ناجي شوكت (استقال وانتخب تحسين علي محله)، عارف حكمت، علي جودة (قدم استقالته وحل شفيق نوري محله)، عبد الهادي الجلبي، صالح قحطان، ابراهيم حييم، رزوق غنام) [٢٤].

أما في الدورة الانتخابية العاشرة التي استمرت من ("٩ تشرين الأول ١٩٤٣ – ٣١ ايار ١٩٤٦م") [٢٥]، وفاز عن المقاعد النيابية لبغداد في الدورة كل من ("شفيق النوري، سلمان الشيخ داود، رزوق غنام، عبد الهادي الجلبي، ابراهيم حييم، روبين بطاط، توفيق السويدي، حمدي الباججي (انتخب عبد المجيد علاوي محله لترشيحه لمجلس الاعيان)، محمود رامز، تحسين العسكري (استقال وحل محله عبد الجبار الجلبي)، حسن السهيل، مولود مخلص (حل محله سليمان الباججي لترشيحه لمجلس الاعيان)، علي ممتاز، عاصم النقيب، نصرة الفارسي، محمود الاسترابادي") [٢٦].

ثانياً: موقف نواب بغداد من الأوضاع الصحية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥م):

كان لنواب بغداد حضور واضح في المطالبة من خلال جلسات المجلس النيابي بدوراته المتكررة في توفير الخدمات الصحية ومعالجة قضاياها المهمة من حيث الاهتمام بالصحة، وتوفير الأطباء، وتهيئة الكوادر الطبية المهنية، وخاصة للطبقات الفقيرة، والمناطق الريفية التي كانت تخلو بعضها من أي ملامح لتلك الخدمات الصحية، رغم أنها كانت تتركز فيها الأمراض المستوطنة، والوافدة، والتي تعد من أهم قضايا المجتمع، فركز عليها نواب بغداد لذلك نجد النائب حسن السهيل [٢٧]، يطالب في الجلسة الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٠م، عندما تفشى مرض الملاريا في بغداد موجها سؤالاً إلى رؤوف البحراني [٢٨] وزير الشؤون الاجتماعية عن عدم

توفر الأدوية، وأنها لم توزع إلا في محلة السعدون دون بقية المناطق، طالباً منه توزيع تلك الأدوية على المصابين في بغداد من باب الاسترحام [٢٩]، وكرّر ذات النائب مطالبته بتوفير الأدوية في الجلسة الثانية عشر في ٣ تشرين الثاني ١٩٤١م، مؤكداً على ضرورة توفير الأدوية و توزيعها على مرضى بغداد، وان منطقة الكاظمين لم يوزع فيها هذا الدواء [٣٠]، وهذا يدل على عدم استجابة الحكومة لمطالب نواب بغداد، وعدم قدرتها على توفير تلك الأدوية في ظل الحرب القائمة وهذا ما تطرق إليه النائب عارف حكمت [٣١]، في الجلسة الثالثة عشر في ٦ شباط ١٩٤٣ حول فقدان اغلب الأدوية من العراق بالرغم من اتفاقية الاطلنطي، التي انضم إليها العراق في "١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢م [٣٢] وإعلان الحرب ضد دول المحور متسائلا: هل فكرت الحكومة بتوفير تلك الأدوية الضرورية طبقاً لمصلحتها العامة وفق قانون الإعارة والتأجير من الولايات المتحدة الأمريكية [٣٣].

وفي ذات الجلسة رد عبد الرزاق الازدي [٣٤] وزير الشؤون الاجتماعية حول تساءل النائب مدافعا عن إجراءات وزارته قائلا: إن المذاخر الحكومية يوجد فيها أدوية لثلاث سنوات قادمة، ثم بيّن أن الحكومة قامت بشرا أدوية بقيمة (١٣٨٠٠٠) دينار، فضلا عن جلبها الأدوية من بريطانيا ما بين عامي ١٩٤١م، وعام ١٩٤٢م، بمبلغ قدره (٤٢٠٠٠) دينار، واستوردت أدوية كذلك من الهند بمبلغ (٢٥٠٠٠) دينار، ثم أوضح أن الحكومة قدمت طلبات بواسطة التموين للشرق الأوسط في مصر بمبلغ (١٠٠٠٠٠) دينار في عام ١٩٤٣ (٣٥)م، مما دفع النائب عارف حكمت يرد على الوزير محاولاً تفنيد ما جاء في كلام الوزير في دفاعه عن إجراءات الوزارة قائلاً: (سادتي، تفضل الوزير فقال بأن الأدوية هي كافية لمدة سنة أو سنتين نعم، يجوز ان تكون بعض الأدوية كافية لمدة سنة أو سنتين، إلا انه انا أُطمن الوزير بأني نفسي استعمل أربعة أدوية، وهي غير موجودة في بغداد وأنا من وقت لأخر اذهب إلى الصيدلية (انور فيتو) بالشرف من الخمسين وصفة تعاد منها أربعون إلى المريض لأنها نافذة، وعشر تعطى للمريض) [٣٦]، ثم شدد على ضرورة استيراد تلك الأدوية بكافة أنواعها وتخفيف المعوقات التي تواجه عملية استيرادها، ولافت انتباه الحكومة بضرورة اتخاذ التدابير العاجلة حل المشكلة بعدم وجود (٩٠٪) من الأدوية في العراق قائلاً: (نحن في حالة حرب والأدوية التي تطلبها الصيدليات تشبه تماما ما ذكرت عن قضية أدوات المكائن وجلبها، فالصيدلية التي تطلب أدوية عليها ان تكتب طلب إلى لجنة التموين، فبعد مضي شهر أو شهرين حتى تنال الإجازة ثم ترسل الطلب إلى لندن وهناك يوافقون على إرسال قسم من الأدوية، والقسم الآخر لا يوافقون على إرساله، ثم نرجو من الحكومة إن تتشبث مع أمريكا، وتجلب لنا حسب قانون الإعارة والتأجير على الأقل مقدار مائة طن من الأدوية (نعم)، عندنا بعض الأدوية تكفينا إلى ما بعد الحرب، ولكن لا يجوز ان يكون عندنا عشرة ألاف شكل من الأدوية، وتسعين ألف شكل غير موجود، فلنفرض إن المريض راجع طبيب في الساعة الرابعة فكتب الطبيب له الوصفة اللازمة، فيذهب المريض إلى الصيدليات ويسال عن الدواء، فلا يجده ويقضي ثلاث أو أربع ساعات بالتفتيش عن الدواء في الصيدليات) [٣٧]، ثم ذكر ان من الأطباء اضطر ان يكتب للصيدلي في وصفة المريض عدة أدوية بديلة تحسباً لعدم وجود الدواء الموصوف [٣٨].

نجد ذات المشكلة تعاد في الدورة الانتخابية العاشرة من قبل النائب حسن السهيل حين تداخل مع محمد حسن كبة [٣٩] وزير الشؤون الاجتماعية في ذات الموضوع مذكراً بما قاله النائب عارف حكمت بخصوص جلب الأدوية، مشككاً بإجابة الوزير السابق حول تلقي العراق أدوية تكفي لأربع سنوات قائلا: (اني أخذت وصفة طبية تحتوي على خمسة إشكال لدواء واحد، أي انه إذا لم يوجد الأول، فالثاني، إذا لم يوجد الثاني فالثالث الخ، وفتشت جميع الصيدليات ولم أجد من هذه الأدوية الخمس ولا دواء واحد حتى قال بعض الصيادلة ان هذه الأدوية لا توجد في العراق في الوقت الحاضر، فأود ان اسمع معالي الوزير الحالي هل توجد أدوية في العراق تكفي لمدة ثلاث سنوات أو أربع سنوات ، كما صرح بذلك سلفه أم لا، إني احكم المجلس الحالي في أي تصريح هو الأصح الأول أم الثاني) [٤٠]، ولأن لم يكن لدى الوزير الإجابة الوافية للسؤال حاول السخرية، بأن الأدوية متوفرة لكن ما يحتاجه النائب من أدوية مقوية هي نادرة (يقصد الأدوية الجنسية)، أو غير موجودة قائلا: (وأننا مهتمون بجلب الأدوية وحتى المقوية التي يطلبها النائب) [٤١]، ونتيجة لتلك السخرية من سؤاله رد النائب حسن السهيل:

انه يشـكر الوزير على مداعبته وذكر انه لديه معلومات كافية عن الطب لأنه بتماس مع أطباء عديدون، وما يقصـده من الأدوية المقوية هي تلك الأدوية التي تعطى للمريض بعد الشـفاء لاسـترداد صـحته بعد الوهن الذي يصاب به الجسد، ولا يقصد تلك الأدوية التي أشار إليها الوزير [٤٢].

ومن الملاحظ أن نواب بغداد كان لهم دوراً فعالاً في تنبيه الحكومات المتعاقبة، ومطالبتها من داخل جلسات المجلس النيابي، بحل مشكلة النقص الحاصل في الأدوية، وعدم توفرها، وهذا يدل على قربهم من مشاكل المجتمع الصحية، وخاصة الطبقات الفقيرة، والمناطق الريفية، إلا أن ما يلاحظ أن الحكومات لم تستطع إيجاد الحلول المشكلة، طيلة سنوات الحرب ما بعدها، وذلك ما يظهر لنا جلي في ما تناولته الصحافة اليومية، انتقدت صحيفة "لواء الاستقلال" نقص الأدوية وعدم توفرها في مستشفى الكاظمية قائلة: (ان الوصفات التي يصفها الطبيب، سرعان ما تعود من المذخر إلى الطبيب ثانية لتغييرها، تلك الظاهرة تدل على قلة الأدوية) [٤٣]، كما تناولت ذات الصحيفة في عدد آخر عن نقص الأدوية في مستشفى الناصرية [٤٤].

نالت مشـكلة عدم توزيع الأطباء والكوادر الصـحية الأخرى بعدالة بين ألوية العراق، والنقص في إعدادهم، وخاصـة في المناطق الريفية وتمركزهم في بغداد أو المدن الكبرى مثل البصـرة والموصـل، أهمية كبيرة لدى مناقشـات نواب بغداد الخدمات الصـحية، والقوانين التي تخص المهن الطبية داخل جلسـات المجلس النيابي، فعندما ناقش مجلس النواب (لائحة قانون تعديل ممارسـة الطب في العراق) الذي قدمته حكومة نوري السـعيد (٦ نيسـان ١٩٣٩ - ١٨ شـباط ١٩٤٠) اعترض النائب ابراهيم حييم [٤٥] على بعض فقرات اللائحة مبيناً أن الطبيب الموظف الذي يطرد من وظيفته من قبل لجنة الانضـباط لذنب ما لا يسـتطيع أن يعمل في عيادته الخاصـة بينما الطبيب غير الموظف إذا أذنب لا يمكنه العمل في عيادته الخاصـة لأن اسـمه شـطب من سـجل الأطباء، وهذا غير منصف فعلى الحكومة المساواة بينهما [٤٦]، إلا أن النائب عارف حكمت أيد اللائحة وأثنى عليها و برر سبب ذلك قائلا: (لكون الطبابة مهنة مهمة والطبيب إذا رأى الشدة والعقوبة، يعتني بالمريض ولا يسيء إلى استعمال مهنته) [٤٧].

وفي الجلسة الحادية عشر التي عقدها المجلس النيابي في ١٦ كانون الأول ١٩٤١م، عند مناقشة قانون الصيادلة تحدث النائب صالح قحطان [٤٨]، معترضاً من المادة التي منحت للمجلس الصحي الحق في أن يبت في القضـايا التي تخص الصـيادلة، ويكون قرارها نهائي قائلاً: ("يجب أن يرفعوا مقررات المجلس الصـحي العام إلى محكمة التمييز، وان يكون القول الفصـل لها") [٤٩]، وحاول بعض نواب بغداد أثناء مناقشـة مجلس النيابي "لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٢م" من قبل حكومة نوري السعيد (٩ تشرين الأول ١٩٤١ – ٣ تشرين الثاني ١٩٤٢) [٥٠] تنبيه الحكومة على ضـرورة الاهتمام بالخدمات الصـحية المقدمة، وتوفير الأطباء والكوادر الطبية، وهذا ما ذكره النائب سـلمان الشـيخ داود [٥١] حين أشـار إلى تزايد أعداد الوفيات بالنسـبة لأعداد الولادات، وطالب بتوفير الأطباء لمكافحة الأمراض مشيراً إلى أن العاملين في الخدمات الصحية قليلون بالنسبة لأعداد المرضى [٥٢]، وأيدها النائب حسـن السـهيل في ذات الجلسـة قائلا: (ان العاصـمة بغداد فيها تقصـير من الناحية الصـحية، والواجب على الحكومة أن تسـعف البؤسـاء الذين هم بعيدون وفي أطراف بغداد بتوفير الأطباء وإرسال سيارات صحية لمعالجة المرضى ، وبث الوعي ، والإرشاد الصحي) [٥٣].

وطالب النائب محمود رامز في جلسـة إحدى وأربعون في ٢٦ ايار ١٩٤٣ أثناء قراءة لائحة قانون ذيل قانون ممارسة الطب في العراق لسنة ١٩٢٥ [٥٤]، بضرورة العدالة في توزيع الأطباء منتقداً تركزهم في بغداد دون ألوية العراق الأخرى، ثم أكد على ضـرورة اهتمام الحكومة بالأطباء الأخصـائيين ومتسـائلا كيف لطبيب اختصاص إذن و حنجرة، يرسل إلى مناطق يمارس فيها دور الطبيب الجراح، ثم انتقد وضع الطبيب في المناطق الريفية قائلا: (كيف لطبيب ان يقوم بواجبه في معالجة الناس في مناطق، لا يخصـص له سـكن، ولا توجد فيها صـيدلية) [٥٥]، ثم انتقد اللائحة بأنها لم تعالج مشـكلة الأطباء الذين يرفضـون العمل في القرى والأرياف، وبأن مشكلة اغلب اللوائح أنها تشرع وتقر، ولكن لا تطبق ولا يتم الحصول على الفائدة المرجوة منها؛ بسبب العلاقات

و(الواسطات) قائلا: (ان اللائحة التي تشرع ولا تطبق، لا تحصل منها فائدة وعندما بصورة خاصة توجد الواسطة، وهذه الواسطة فوق القانون) [٥٦].

ثم بعد ذلك طرح معالجات بأن يوضع قانون يعطي للأطباء وبقية الكوادر الصحية، ممن يعملون خارج المدن، مخصصات وامتيازات خاصة بزيادة رواتبهم تصل إلى مئة بالمئة ممن يعملون في الريف، وان يترفع في درجته الوظيفية بمدة اقل من زملائه الذين يعملون في المدن الكبرى، وبناء مساكن خاصة لهم، ثم بيّن أن الحلول يمكن معالجة مشكلة القرى والأرياف التي هي بحاجة ماسة إلى أطباء، والى الخدمات الصحية للمعالجة من الأمراض أكثر من المدن الكبرى، وان المعالجات يجب أن تضع في قوانين عامة وليس في لائحة [٥٧].

بذات الجلسة أيد النائب رزوق غنام [٥٨]، ما جاء في حديث النائب محمود رامز، ودعا الحكومة إلى الاهتمام بالأطباء الذين يعملون في الاقضية والنواحي من خلال إنشاء دور سكن لهم، ومنحهم امتيازات خاصة لرواتبهم ممن يعملون خارج المدن، فضلا عن تقليل سنوات الترفيع من ثلاث سنوات إلى سنتين [٥٩]، وفي نفس الجلسة تطرق النائب حسن السهيل إلى ضرورة ان يؤخذ تعهد من الجمعية الطبية بمساندة الحكومة إذا شرعت قانون يتساوى فيه كل الأطباء دون استثناء بأن يخدم كل طبيب شهرين آو ثلاثة أشهر في القرى و الأرياف، ثم أكد على ضرورة عدم الاستثناء قائلا: (طلبي بأن يكون عدم الاستثناء موجوداً، حتى يطمئن الطبيب وضمير الوزير نفسه إذا علمنا الاستثناء المعلوم موجود تكون المصيبة أعظم لأنه لا يقع في المصيبة غير اليتيم والاعور) [٦٠]، أما النائب ابراهيم حييم دافع عن موقف النواب الذين اعترضوا على اللائحة فيما يخص توفير الأطباء لمناطق القرى و الأرياف، إلا أنه اعترض في ذات الوقت على الإجحاف في حقوق الأطباء في ضوء مواد اللائحة قائلا: (تأتي بقانون فيه نوع من الشدة على الأطباء، فكما أن حقوق القرى والأرياف يجب أن تكون محفوظة، فكذلك حقوق الأطباء يجب أن تكون محفوظة، فالطالب دخل كلية الطب قبل أربع سنوات، ووقع الاستمارة وعرف الشروط وفيها يجب أن يخدم كذا وكذا، وإذا استقال فيجب أن يدفع كذا مبلغ فهذا عقد محترم؛ لأنه عقد بين الطالب والحكومة ولكن تأتي في وسط الطريق حرمناك من هذا الشرط المتفق عليه) [٦١]، ثم شدد على ضرورة تعميم الكفاءة، وان تتوزع على كل الألوية في العراق، وان يعيش سكان الأرياف مثل باقي سائر البشر، لكن ذلك يتطلب ليس قانون؛ بل أن يمنح الأطباء فروقات مثل مخصصات السكن، وزيادة رواتبهم ممن يعملون في القرى والأرياف [٦٢].

أجاب وزير الشؤون الاجتماعية عبد الرزاق الازدي مدافعاً عن اللائحة في ذات الجلسة، مبيناً أن الغرض منها سد النقص الحاصل في الأطباء في ألوية العراق موضحاً ذلك بقوله: (تقدمت بهذه اللائحة إلى المجلس العالي اثر ما ورد بتقرير اللجنة المالية حول الميزانية العامة من توصية بخصوص توزيع الأطباء على الخارج (يقصد خارج بغداد)، أي في المناطق التي لم تتمكن الحكومة من إرسال أطباء إليها، وانا اعتقد أن هذه اللائحة سوف تسد النقص الموجود بكامله) [٦٣] ثم بيّن أن الأطباء يقدمون استقالاتهم من جراء نقلهم إلى الاقضية والنواحي، وكلهم يفضلون البقاء في بغداد مقابل (دراهم) يدفعوها إلى كاتب العدل، وفي اليوم التالي يقدمون إلى الوزارة عرائض لأخذ إجازة ممارسة مهنة الطب، ولا يوجد قانون يمنع منحهم الإجازة، رغم انه فقط في الشمال يوجد خمسة عشر مركز صحي بدون طبيب، ولم يقبل أي طبيب أن يذهب إلى هناك، بل ان المضمدين رفضوا الذهاب مما اضطر الحكومة أن تجلب أطباء أجانب من خارج العراق [٦٤]، ثم بيّن أن الحكومة لم تتقدم بلوائح قانونية لأجل اللهو، بل لحاجة كررها النواب في هذا المجلس بل في المجالس السابقة، ولهذا تقدمت بهذه اللائحة مطالباً بالموافقة عليها [٦٥].

وفي نفس الجلسة تداخل النائب محمود رامز مدافعاً عن وجهة نظره التي انتقدها وزير الشؤون الاجتماعية، الذي اتهمه بتغيير موقفه داخل المجلس النيابي عما كان عليه داخل اللجنة قائلا: (نعم، طلبت التشديد أكثر مما طلبوه في هذا التقرير، وانه يجب أن لا يقتصر الطبيب على البقاء في العاصمة، ويجب أن يذهب إلى الخارج حيث تشاء الحكومة لخدمة إخوانه وأبناء جلدته، ولكن الذي طلبته هو توفير العدل ومساواة

الجميع، وإذا توفرت في اللائحة أسس العدل تلك اللائحة التي ترغب الحكومة في تمشيتها، لا تبرر واحد من الذهاب إلى الخارج) [٦٦]، ثم احتج على الطرية غير العادلة في قبول الطلبة في كلية الطب، مطالبا أن يكون على أساس التساوي بين الألوية بصورة عادلة، وانه عندما يتقدم للقبول في الكلية الطبية خمسمائة طالب يقبل منهم خمسون طالباً، وانتقد بقاء الأطباء الأجانب في بغداد دون أن يخدموا في الأرياف، وان الأطباء الذين يذهبون إلى الاقضية والنواحي هم أشبه بالصيادلة، مطالبا بإرسال أطباء معروفين و حازمين [٦٧].

اثناء مناقشة مجلس النواب لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤م، انتقد النائب سلمان الشيخ داود الحكومة لعدم قدرتها على توفير أطباء في اغلب مناطق العراق قائلا: (هل يوجد بلد من بلاد الله في الوقت الحاضر يعيش أفراده على الفطرة مئة بالمئة، إذ لا يوجد في بعض أقسام العراق طبيب واحد لمنطقة واسعة") [٦٨].

ولندرك أهمية موقف النواب بغداد من إثارة مشكلة عدم توزيع الأطباء بصورة عادلة بين ألوية العراق خلال جلسات المجلس النيابي، فقط علينا أن نعرف ان في عام ١٩٤٤م كان نصيب القرى والأرياف من الأطباء (٨٪)، بينما يتواجد (٩٢٪) من أطباء العراق في المدن [٦٩]، وهذا ما أوقف وعرقل أي تطور في تقديم الخدمات الصحية في تلك المناطق الريفية والقرى.

أثار نواب بغداد في جلسات المجلس النيابي سوء الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الصحية وافتقارها إلى الوسائل الصحية، فضلا عن عدم تطورها بما يناسب الأوضاع الصحية المتردية التي تمر في العراق، وعلى ضوء ذلك انتقد النائب سلمان الشيخ داود الحكومة وموقفها من الخدمات الصحية قائلا: (ان الصحة اليوم في حالة غير مطمئنة ولا مرضية؛ فطبقات العجزة والمسلولين، والمرضى بأمراض سارية آو بأمراض مهلكة كالملاريا وغيرها كثير، والأجسام المهدمة، والوجوه المكفهرة الصفراء، و الأبدان الهزيلة، منتشرة في كل زاوية من زوايا هذا الوطن) [٧٠]، ثم تساءل ماذا أعدت الحكومة في سبيل إنقاذ المجتمع من الأمراض المنتشرة، وأين مراكز التمريض، وأين مراكز الرعاية الصحية ومؤسسات الإسعاف، وأين أعمال الوقاية التي هي خير من العلاج وأين وسائط التداوي والعلاج وأين خرائط انتشار الأمراض المختلفة وموطنها، وأين تقارير الخبراء والهيئات الصحية ليستند على ضوئها في الإصلاحات الصحية؟ كل هذا غير موجود في الصورة الكافية، وان وجد منه شيء فضئيل لا يفي الحاج [٧١].

في ذات السياق دعا النائب ابراهيم حييم الحكومة إلى أن تكون وظيفتها الوقاية من خلال مكافحة الأمراض، لأنها لا يمكن أن توفر الدواء لسكان العراق الذي يبلغ عددهم خمسة ملايين نسمة بما يعادل ثمانية ملايين دينار من ميزانية الدولة التي يجب أن تخصص إلى الجانب الصحي، والتي هي أصلا الدولة غير قادرة على توفير هكذا مبلغ [٧٢]، وانتقد قرار الحكومة بإلغاء مديرية الوقاية الصحية العامة قائلا: (قد سمعت مؤخراً ان الحكومة قد ألغت مديرية الوقاية الصحية العامة التي تأسست عام ١٩٤٢م (الأصح عام ١٩٤١م)، فاستبشرت وقلت أنها ستجهز بكل ما تحتاجه وتقوى و تؤيد إلى أن يصبح ٨٠٪ من مصروفات الحكومة على الصحة هو للوقاية، سادتي، إذا ذهب طبيب الوقاية في جولة تفتيشية ووجد جرثومة الملاريا، بأي منطقة كانت وكافحها وأبادها، بمعنى ذلك ان الحكومة تخلصت من مئات ألاف من المصابين وعليها فأني انتقد هذا القرار انتقاداً مراً) [٧٣]، أجاب وزير الشؤون الاجتماعية عبد المجيد علاوي [٧٤]، في ذات الجلسة عن ذلك الانتقاد الموجه له، بأن بعد تأسيس مديرية الوقاية العامة خلال الحرب، إلا انه بعد تطبيق وممارسة عملها ظهر انه مشروع خاطئ وفاشلا من ناحية التنظيم الإداري من ناحية تقاطع الأوامر الإدارية بين متصرفين الألوية ورئيس الصحة، لذلك تم إلغاءها مع بقاء الشعب الفنية التي يحتاجها البلد ثم بيَن الترتيبات ا لبديلة عن تلك المديرية قائلا: (استقدام ثلاثة اخصائيين بريطانيين لمعالجة الأمراض المستوطنة كالبلهارزيا والملاريا والانكلوستوما، بعد ان كانت هذه الأمراض تكافح من قبل طبيب مبتدئ عين حديثاً، وراتبه ثلاثون دينار، والوزارة رأت ان الموضوع خطير ويجب ان يعالج بصورة أوسع، ومعها الأمراض التي قد تصيب هذا الوطن العزيز، وسيوزعون على المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى) [٧٥].

ولمعرفة أهمية المشكلة التي أثارها بعض نواب بغداد أثناء جلسات مجلس النواب، والتي تعد من أهم القضايا التي تمس حياة المواطنين، إذا ما عرفنا انه لم يكن في العراق سوى ثلاث وخمسون مستشفى في عام ١٩٤٣م، ومن ذلك العدد فقط عشرة يمكن أن تطلق عليها اسم مستشفى، ومن تلك العشرة مستشفيات فقط مستشفى واحد متكامل من ناحية الاختصاص والأقسام والعدة [٧٦].

الخاتمة:

إذا أخذنا بالاعتبار قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وما تبعها من أزمة اقتصادية، وأحداث سياسية داخلية في العراق، قد أثرت على جلسات المجلس النيابي وأخذت الجانب الأكبر من نقاشات، ومداخلات نواب بغداد للدورتين الانتخابيتين التاسعة والعاشرة إذا ما قورنت بالقضايا الاجتماعية، وخاصة الصحة التي تعد عماد أي مجتمع متحضر، رغم ذلك لا يبرر شحت مداخلات ونقاشات نواب بغداد داخل جلسات مجلس النيابي من اجل إصلاح تلك الأوضاع الصحية المتردية، إلا عدد قليل منهم، ولا يخلو ذلك من جنبة سياسية.

إلا أن اللافت إلى الانتباه رغم قلة تلك المداخلات، إلا أنها كانت مؤثرة من ناحية انتقاد كل الإجراءات الصحية للحكومات الثلاثة عشر في فترة الحرب ،فقد أثاروا عدة قضايا مهمة، ان كان من نقص الأدوية في المستشفيات و الصيدليات، ونقلوا معاناة المواطنين من ذلك، وكذلك نبهوا الحكومات إلى النقص الحاصل في عدد الأطباء، فضلا عن عدم توزيعهم بصورة عادلة بين ألوية العراق، وتركزهم في بغداد دون مناطق القرى والأرياف، وطالبوا من الحكومات إلى الالتفات للجانب الصحي في مناطق القرى والأرياف وما تعانيه من الأمراض المستوطنة والوافدة، وأشاروا إلى النقص الحاصل في الكوادر المهنية الطبية، وضرورة اتخاذ الإجراءات والعمل على الوقاية من الأمراض المستوطنة والوافدة، وتحسين عمل المستشفيات والمستوصفات.

ولم يكتفوا بتوجيه الانتقادات بل كانوا يرفدون الحكومات ببعض الحلول والمعالجات لتلك المشاكل وهذا ما يدل على وعيهم للجانب الصحي وعمل المؤسسات، وكذلك عن قربهم من قضايا المجتمع الذين هم في تماس معه.

الهوامش:

(١) ابراهيم خليل احمد ، النشاطات الطبية والخدمات الصحية في العراق ١٢٥٨-١٩٢١م ، مجلة اداب الرافدين ، الموصل ، العدد ١٦ ،١٩٨٩، ص ٢٥٤ .

(٢) غير ترود بيل ،فصول من تاريخ العراق القريب ، تر:جعفر الخياط ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧١ ، ص ٢٧ .

(٣) عبدالعظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨ ، مطبعة شريعت ، ايران ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٨ .

(٤) محمد صالح ربيع العجيلي ، الخدمات الصحية لمدينة بغداد ، دراسة جغرافية المدن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢٧ .

(٥) جاسم محمد حسن ، العراق في العصر الحميدي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٤١٦.

(٦) موسيس دير هاكوبيان ، حالة العراق الصحية في نصف قرن ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ١٨٨.

(٧) عبد الحميد العلوجي ، تاريخ الطب العراق ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٦٧، ص ١٥٦ .

(٨) موسيسدير هاكوبيان ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

(٩) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ط٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٩.

(١٠) حنا بهنام خياط : ولد في الموص عام ١٨٨٤م ، وحصل على شهادة الطب من جامعة اسطنبول وباريس في عام ١٩٠٨ م متخصصا في الطب العدلي ، وعين اول وزير للصحة في "١٢ ايلول ١٩٢١ "م ، وهو احد الذين ساهموا في انشاء الكلية الطبية في بغداد ، وتوفي في عام ١٩٥٩ م في بغداد.جريدة المدى ، العدد ٥١٨٨ ، في ١٩ ايار ٢٠٢٢ .

(١١) هاشم الوتري و معمر خالد اللشابندر ، تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية الملكية في العراق ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ ، ص ٦٥.

(١٢) محمد صالح ربيع العجيلي. المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(١٣) هاري سندرسن : ولد في عام ١٨٩١م وهو طبيب بريطاني للعائلة الملكية في العراق ، و اول عميد للكلية الطبية العراقية ، و احد المساهمين في تاسيسها وقد توفي في عام ١٩٧٤م. للمزيد ينظر :هاري سندرسن ، عشرة الاف ليلة وليلة ، مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨ – ١٩٤٦م , تر: سليم طه التكريتي ، ط ٣ ، مكتبة التحرير ، بغداد ، ١٩٨٥ .

(١٤) إبراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩- ١٩٣٢م ، منشورات مركز الدراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣١٤.

(١٥) جريدة المدى ، العدد ٥١٨٨ ، في ١٩ ايار ٢٠٢٢؛ موسيس دير هاكوبيان ، المصدر السابق ،ص ١٨٩ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٨٩.

(١٧) متي عقراوي ، العراق الحديث ١٩٦٣ ، تر : مجيد حدوري ، مطبعة العهد ، بغداد ، ١٩٣٦ ، ص ٦٤ ..

(١٨) حيدر حميد رشيد ، الاوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن الرشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠، ص ٢٧-٢٨.

(١٩) جريدة الاخاء الوطني ، العدد ٦ ، في ٧ اب ١٩٣١ ؛ المصدر نفسه ، العدد ١٢ ، في ١٤ اب ١٩٣١.

(٢٠) جريدة الاهالي ، العدد٨٩ ، في ٢١ ايلول ١٩٥٢ ؛ المصدر نفسه ، العدد٩٠ ، في ٢٢ ايلول ١٩٥٢.

(٢١) موسيس دير هاكوبيان ، المصدر السابق ، ص ١٩٢.

(٢٢) جريدة الاهالي ، العدد ٧٨ ، في ١٨ ايلول ١٩٥٢.

(٢٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، المصدر السابق ، ص ٦٦.

(٢٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ، الجلسة (٩) في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٣ ، ص ص ٧٩-٨٧ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢٥) حليم حسن عبد علي الاعرجي ، الشيخ خوام ١٨٨١ – ١٩٦٧م ، بلا ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٧ .

(٢٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ ، الجلسة (٣) في ، ١٤ تشرين الاول ١٩٤٣ ، ص ١١ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، المصدر السابق ، ص ص٣١٠.

(٢٧) حسن السهيل : ولد في عام ١٨٩٠م وهو احد شيوخ بني تميم ، وانتخب نائباً عن بغداد لأربع دورات انتخابية ، وفي عام ١٩٥٧م توفي في بغداد . للمزيد ينظر : سميرعباسريكان ، حسن السهيل حياته و دوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٨٩٠-١٩٥٧م ، مجلة الكلية التربية الاساسية ، مج ٢٢ ، العدد ٩٤ ، ٢٠١٦.

(٢٨) رؤوف البحراني : ولد في عام ١٨٩٧م ، وهو من الضباط الذين التحقوا بالثورة العربية عام ١٩١٦م ، وقد حصل على شهادة الحقوق في عام ١٩٢٢م في بغداد ، وتسنم عدة مناصب ادارية منها وزير للمالية ، ووزير للشؤون الاجتماعية ، كما فاز بالنيابة عن بغداد وعضوا للمجلس الاعيان و توفي في عام ١٩٦٣م . للمزيد ينطر: رؤوف البحراني ، مذكرات رؤوف البحراني ، لمحات عن وضع العراق منذ تاسيس الحكم عام ١٩٢٠ ولغاية ١٩٦٣م ، المؤسسة العربية للدراسات والمنشورات ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

(٢٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة (٣٩) في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٠ ، ص ١٧.

(٣٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ، الجلسة (١٢) في ٣ تشرين الثاني ١٩٤١ ، ص ١٧ .

(٣١) عارف حكمت : وهو ممن شاركوا في الثورة العراقية عام ١٩٢٠م ، وقد تسنم عدة مناصب ادارية ، واصبح نائبا عن بغداد لدورتين هما الثالثة والتاسعة، وتوفي في عام ١٩٦٣م في بغداد . مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٠٤ ، ص ١٨٧.

(٣٢) نص الميثاق الاطلنطي على اتفاق كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، انه ليس في نية اي منهما الحصول على مطامع اقليمية لا تتفق ورغبات الشعوب التي يعنيها التغيير ، واحترام جميع حقوق حقوق الشعوب ، وتمكين الدول من التمتع بحرية التجارة ، والتأكيد على التعاون الاقتصادي واقامة سلام دائم بعد القضاء على النازية ، وترك استخدام القوة بعد تحقيق السلم . عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٦ , المصدر السابق ، ص ص ١٢١-١٢٢.

(٣٣) محاضر مجلس النواب ، ادورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ، الجلسة (١٣) في ٦ شباط ١٩٤٣ ، ص ٩٠.

(٣٤) عبد الرزاق الازدي : ولد في عام ١٨٩٧م في بغداد ، وحصل على شهادة الحقوق في عام ١٩٢٧م ، وتسنم عدة وظائف ادارية منها موظف في المجلس النيابي، وملاحظ في ديوان مجلس الوزراء ، وانتخب عدة مرات نائبا في المجلس النيابي ، ومتصرف على عدة الوية ، وتوفي عام ١٩٦٣م . مير بصري ، المصدر السابق ، ص ١١٩.

(٣٥) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة (١٣) في ٦ شباط ١٩٤٣ ، ص ٩٠.

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٩١.

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٩٢.

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٩٢.

(٣٩) محمد حسن كبة : ولد في بغداد عا ١٨٩١م ، وهو محامي حصل على شهادة الحقوق من بغداد ، وتسنم عدة مناصب وزارية منها وزارة العدلية ، ووزارة الشؤون الاجتماعية ، فضلا عن ترأسه المجلس النواب العراقي ، وقد توفي في عام ١٩٦٤م.للمزيد ينظر : عباس فرحان الموسوي ، محمد حسن كبة ، مراحل حياته الاولى وبواكير نشاطه السياسي حتى عام ١٩٢٠ ، مجلة لارك ، مج٣ ، العدد ٣٠ ، ٢٠١٨ .

(٤٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ ، الجلسة (٢٥) في ١٧ ايار ١٩٤٤ ، ص ٣١٩.

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٣٩١.

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٣٩١.

(٤٣) صحيفة لواء الاستقلال ، العدد ٢٠٦ ، ١٣ تشرين الاول ١٩٤٧.

(٤٤) صحيفة لواء الاستقلال ، العدد ٢٤٠ ، ٢٧ تشرين الثاني١٩٤٧.

(٤٥) ابراهيم حييم : ولد في ١٨٨٧م في بغداد ، وهو من الطائفة اليهودية ، وشغل عدة وظائف ادارية ، واصبح في عام ١٩٣٥م عضواً في غرفة التجارة بغداد . خلدون ناجي معروف ، الاقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١- ١٩٥٢ ، ج١ ، مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٢٣ .

(٤٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة (٤) في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٠ ، ص ٦٦.

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٦٧.

(٤٨) صالح قحطان : ولد عام ١٨٩٣م في بغداد ، وحصل على شهادة الحقوق في عام ١٩١٢م ، وشغل عدة وظائف ادارية ، وانتخب نائب عن بغداد في الدورة الانتخابية التاسعة ، وتوفي في عام ١٩٧١م ، مير بصري ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

(٤٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ، الجلسة (١١) في ١٦ كانون الاول ١٩٤١ ، ص ١٤٦.

(٥٠) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠

(٥١) سلمان الشيخ داود : صحفي ومحامي ، ولد في بغداد عام ١٨٩٧م ، اصبح نائب عن بغداد لدورتين انتخابيتين ، وفي عام ١٩٧٧م في بغداد. مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث ، ج٢ ، دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦٩ .

(٥٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، الجلسة (٣٢) في ٢٣ نيسان ١٩٤٢ ، ص ٢٠.

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٥١.

(٥٤) ونص ذيل القانون على (" المادة الاولى : يعين وزير الشؤون الاجتماعية للأطباء وأطباء الأسنان الذين يتخرجون او الذين يستقيلون من وظائفهم الحكومية بعد تنفيذ هذا القانون ، ولم تمض على تخرجهم من احدى الكليات الطبية ست سنوات – البلدة التي يسوغ لهم ممارسة مهنتهم فيها، المادة الثانية : لا يجوز للأطباء او أطباء الأسنان المذكورين في المادة الاولى من هذا القانون نقل عياداتهم من بلدة اى أخرى ، الا بإجازة من وزير الشؤون الاجتماعية على ان يكون قد مضى على بقائهم في المحل السابق سنة على الاقل ")) ، وتمت الموافقة على هذا القانون داخل المجلس النيابي . محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ، الجلسة (٤١) في ٢٦ ايار ١٩٤٣ ، ص ٣٧٢.

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٣٦٢ .

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٣٦٥ .

(٥٧) المصدر نفسه ، ص٣٦٥ .

(٥٨) رزوق غنام : صحفي ، ولد عام ١٨٨٢م في بغداد من الطائفة المسيحية ، و مثل بغداد في عديد من الدورات الانتخابية ، وقد توفي في عام ١٩٦٥م . حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٧٤ .

(٥٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ ، الجلسة (٤٩) في ٢٦ ايار ١٩٤٣ ، ص ٣٦٥ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ٣٦٦ .

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨ .

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨ .

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٣٦٩ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ٣٦٩ .

(٦٥) المصدر نفسه ، ص ٣٦٩ .

(٦٦) المصدر نفسه ، ص ٣٧١ .

(٦٧) المصدر نفسه ، ص ٣٧٢ .

(٦٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ ، الجلسة (٢٠) في ١٠ في ايار ١٩٤٤ ، ص ٢٣٣ .

(٦٩) موسيس دير هاكوبيان ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(٧٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، جلسة (١٢) في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٦ ، ص ١٠٤ .

(٧١) المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .

(٧٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة (١٦) في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٦ ، ص ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٧٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٢ .

(٧٤) عبد المجيد علاوي : ولد سنة ١٨٩٨م ، وحصل على شهادة الحقوق في عام ١٩٢٣م ، و اصبح نائبا في المجلس النيابي لدورتين انتخابيتين ، وشغل عدة وظائف ادارية ، ومناصب وزارية منها وزير للشؤون الاجتماعية ، وزير لوزارة المواصلات ، وتوفي في عام ١٩٩١م في بغداد. للمزيد ينظر : حكمت عبد المجيد علاوي ، عبد المجيد علاوي و دوره السياسي في تاريخ العراق الحديث ١٨٩٨- ١٩٩١ ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ٢٠١٢ .

(٧٥) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، جلسة (١٦) في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦ ، ص ١٥٢ .

(٧٦) موسيس دير هاكوبيان ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

المصادر والمراجع:

محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩.

محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠.

محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢.

محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣.

محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣.

محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥.

ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩- ١٩٣٢، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢.

حكمت عبد المجيد علاوي، عبد المجيد علاوي ودوره السياسي في تاريخ العراق الحديث ١٨٩٨-١٩٩١، وزارة الثقافة، بغداد، ٢٠١٢.

حليم حسن عبد علي الاعرجي، الشيخ خوام ١٨٨١ – ١٩٦٣، بلا، ٢٠٠٢.

حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، الجزء الاول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.

خلدون ناجي معروف، الاقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١- ١٩٥٢، الجزء الاول، مركز دراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٧٥.

رؤوف البحراني، مذكرات رؤوف البحراني، لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم عام ١٩٢٠ ولغاية ١٩٦٣، المؤسسة العربية للدراسات والمنشورات، بيروت، ٢٠٠٩.

عبد الحميد العلوجي، تاريخ الطب العراقي، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٧.

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الاجزاء (الاول، السادس، السابع، العاشر)، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤- ١٩١٨، مطبعة شريعت، إيران، ٢٠٠٥.

غير ترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧١.

متي عقراوي، العراق الحديث ١٩٣٦، ترجمة مجيد خدوري، مطبعة العهد بغداد، ١٩٣٦.

مير بصري، اعلام الادب في العراق الحديث، الجزء الثاني، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٤.

------، اعلام السياسة في العراق الحديث، الجزء الثاني، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤.

موسيس دير هاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٨١.

١٥-هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر، تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية الملكية في العراق، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٩.

١٦-هاري سندرسن، عشرة ألف ليلة وليلة، مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية الملكية في العراق ١٩١٨- ١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة التحرير، بغداد، ١٩٨٥.

حيدر حميد رشيد، الاوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – ابن الرشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

جاسم محمد حسن، العراق في العصر الحميدي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.

محمد صالح ربيع العجيلي، الخدمات الصحية لمدينة بغداد، دراسة جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

الاخاء الوطني، لسنة ١٩٣١ العدد ٦، ٨.

لواء الاستقلال، لسنة ١٩٤٧ العدد ٢٠٦،٢٤٠.

الاهالي، لسنة ١٩٥٢ الاعداد ٧٨، ٨٩، ٩٠.

المدى، لسنة ٢٠٢٢ العدد ٥١٨٨.

ابراهيم خليل احمد، النشاطات الطبية والخدمات الصحية في العراق ١٢٥٨- ١٩٢١، مجلة آداب الرافدين، الموصل، العدد ١٦، ١٩٨٩.

سمير عباس ريكان، حسن السهيل حياته ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٨٩٠-١٩٥٧، مجلة كلية التربية الاساسية، مجلد ٢٢، العدد ٩٤، ٢٠١٦.

عباس فرحان الموسوي، محمد حسن كبه، مراحل حياته الاولى وبواكير نشاطه السياسي حتى عام ١٩٢٠، مجلة لارك، مجلد ٣، العدد ٣٠، ٢٠١٨.

Resources and References:

Minutes of the House of Representatives, ninth electoral session, regular meeting of 1939.
Minutes of the House of Representatives, ninth electoral session, regular meeting of 1940.
Minutes of the House of Representatives, ninth electoral session, regular meeting of 1942.
Minutes of the House of Representatives, Tenth Election Session, Extraordinary Meeting of 1943.
Minutes of the House of Representatives, Tenth Election Session, Regular Meeting of 1943.
Minutes of the House of Representatives, Tenth Election Session, Regular Meeting of 1945.
Ibrahim Khalil Ahmed, The Development of National Education in Iraq 1869-1932, Publications of the Center for Arabian Gulf Studies, University of Basra, 1982.
Hikmat Abdul Majeed Allawi, Abdul Majeed Allawi and his political role in the modern history of Iraq 1898-1991, Ministry of Culture, Baghdad, 2012.
Halim Hassan Abdul Ali Al-Araji, Sheikh Khawam 1881 - 1963, without, 2002.
Hamid Al-Muttabi, Encyclopedia of Iraqi Media in the Twentieth Century, Part One, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1995.
Khaldun Naji Marouf, The Jewish Minority in Iraq between 1921-1952, Part One, Center for Palestinian Studies, Baghdad, 1975.
Raouf Al-Bahrani, Memoirs of Raouf Al-Bahrani, Glimpses on the Status of Iraq from the Establishment of the Government in 1920 to 1963, Arab Foundation for Studies and Publications, Beirut, 2009.
Abdul Hamid Al-Aluji, History of Iraqi Medicine, Asaad Press, Baghdad, 1967.
Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, Parts (I, VI, VII, 10), Seventh Edition, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1988.
Abdul Azim Abbas Nassar, Municipalities of Iraq in the Ottoman Era 1534-1918, Shariat Press, Iran, 2005.
Ger Trud Bell, Chapters from the Recent History of Iraq, translated by Jaafar Al-Khayyat, Dar Al-Kutub Press, Beirut, 1971.
Matta Aqrawi, Modern Iraq 1936, translated by Majeed Khaduri, Al-Ahd Press, Baghdad, 1936.
Mir Basri, Literary Figures in Modern Iraq, Part Two, Dar Al-Hekma, London, 1994.
------, Political Media in Modern Iraq, Part Two, Dar Al-Hekma, London, 2004.
Moses Der Hakobyan, The State of Iraq's Health in Half a Century, Al-Rashid Publishing House, Publications of the Ministry of Culture, Baghdad, 1981.
15- Hashim Al-Watari and Muammar Khalid Al-Shabandar, The History of Medicine in Iraq with the Emergence and Progress of the Royal Medical College in Iraq, Government Press, Baghdad, 1939.
16- Harry Sanderson, Ten Thousand and One Nights, memoirs of Sanderson Pasha, physician to the royal family in Iraq 1918-1946, translated by Salim Taha al-Tikriti, Tahrir Library, Baghdad, 1985.
Haider Hamid Rashid, Health Conditions in Iraq 1932-1945, unpublished master's thesis, College of Education - Ibn Al-Rushd, University of Baghdad, 2002.
Jassim Muhammad Hassan, Iraq in the Hamidian Era, unpublished master's thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1975.
Muhammad Saleh Rabie Al-Ajili, Health Services for the City of Baghdad, Study of Urban Geography, unpublished Master's thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1989.
National Brotherhood, 1931, No. 6, 8.
Independence Brigade, 1947, No. 206,240.
The People, for the year 1952, issues No. 78, 89, and 90.
Al-Mada, 2022, Issue No. 5188.
Ibrahim Khalil Ahmed, Medical Activities and Health Services in Iraq 1258-1921, Adab Al-Rafidain Magazine, Mosul, No. 16, 1989.
Samir Abbas Rikan, Hassan Al-Suhail, his life and political role in the contemporary history of Iraq 1890-1957, Journal of the College of Basic Education, Volume 22, Issue 94, 2016.
Abbas Farhan Al-Musawi, Muhammad Hassan Kabbah, the early stages of his life and the beginnings of his political activity until 1920, Lark Magazine, Volume 3, Issue 30, 2018.